

لماذا لا يعود متظاهرو العراق إلى بيوتهم:
عشرة أصواتٍ من الحراك
بقلم حمزة الشديدي وماك سكيلتون وزمكان علي سليم

معهد الدراسات الإقليمية والدولية (أيرس) هو مركز بحثي متخصص في دراسات السياسات مقره في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية. يعمل المعهد على تشخيص ومعالجة القضايا المتشابكة التي تواجه العراق والشرق الأوسط، من خلال إعداد البحوث متعددة الاختصاصات، وتنظيم برامج التدريب وتطوير القدرات، بالإضافة إلى إقامة المنديات والمؤتمرات التي تعنى بدراسة السياسات وتحليلها. يمول أيرس نشاطاته من خلال المنح التي تقدمها المؤسسات والدول المانحة، حيث عقد المعهد مؤخراً شراكاتٍ مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وكلية لندن للاقتصاد وكونراد أديناور شنتونغ وتشاتام هاوس، في العديد من المشاريع البحثية والبرامج المتنوعة.

نبذة عن المؤلفين:

حمزة الشديدي هو باحث في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (أيرس) في الجامعة الأمريكية في العراق-السليمانية، ويركز في أبحاثه على دراسة القضايا الأمنية وسيادة القانون في العراق. يمكنكم متابعة تغريداته على @HAshadeedi.



ماك سكيلتون هو مدير معهد الدراسات الإقليمية والدولية (أيرس) في الجامعة الأمريكية في العراق-السليمانية. يمكنكم متابعة تغريداته على @mac_skelton.



زيمان علي سليم هو مدير برنامج البحوث في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (أيرس) في الجامعة الأمريكية في العراق-السليمانية، كما يعمل تدريسياً في كلية العلوم السياسية في جامعة السليمانية.



نُشرت هذه المقالة في الأصل باللغة الإنكليزية وبالإشتراك مع مركز لندن للشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد في 3 مارس/آذار 2020

Institute of Regional and International Studies (IRIS)

American University of Iraq, Sulaimani
Kirkuk Main Road, Raparin Sulaimani, Iraq

www.uis.edu.krd/iris

iris@uis.edu.krd

[@IRISmideast](https://www.facebook.com/IRISmideast)

[/IRISmideast](https://twitter.com/IRISmideast)

مقدمة

وسط العنف المتواصل ضد المحتجين في العراق، تواصلت المظاهرات للشهر الخامس على التوالي دون أن يتمكن ذلك العنف من ردعها. في الأسابيع الأخيرة، أُجبرت الحركة الاحتجاجية على مواجهة عدة أحداث واضرابات؛ إذ أعادت الضربة الجوية التي أدت إلى مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني والقائد في الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس اللغة المعادية لأميركا إلى خطاب القوى السياسية الرئيسية، مع التفاف معظم فصائل الأحزاب السياسية الشيعية حول النظام الإيراني. رأت هذه الفصائل في لحظة التضامن هذه بين أطراف الطبقة السياسية الشيعية فرصة لإغراق المتظاهرين بالعنف والخطابات على حد سواء، وذلك بمراكمته الاتهامات التي من الواضح أنها كانت كاذبة بأن المظاهرات كانت تحمل أجندات أميركية في العراق. بعد انسحاب أنصار مقتدى الصدر من الساحات في 24 كانون الثاني/يناير 2020، اغتنمت قوات الأمن والميليشيات هذه الفرصة لمهاجمة المتظاهرين في البصرة وبغداد والكوت والناصرية. غير أن العنف لم يكن كافياً لإخماد حماسة المتظاهرين؛ فخلال ساعات، اندفع الناس إلى الساحات وأعادوا فرض إرادة الحراك.

وجاءت أحدث الاضطرابات في 1 شباط/فبراير، عندما تمت تسمية محمد توفيق علاوي لتشكيل حكومة جديدة. حصل علاوي على ترشيحه عبر صفقة سياسية أخرى عقدت خلف أبواب مغلقة بين الكتل السياسية القوية، وبالتالي تم تجاهل المطالب بتسمية مرشح مستقل. إلا أنه لم يكن أمام علاوي خيار سوى سحب ترشيحه بعد شهر من المفاوضات على تقاسم الحقائق الوزارية التي فشلت في النهاية. يشير إخفاق علاوي إلى أن المحاصصة ما تزال المبدأ الذي يحكم تشكيل الحكومات في العراق، لكنه يظهر أيضاً فعالية ضغوط المتظاهرين على النخبة السياسية.

وسط هذه التطورات، استمر العنف ضد المتظاهرين في النجف وبغداد وبابل دون هوادة. لكن مرة أخرى، ثابرت المظاهرات هي الأخرى واستمرت. لقد أصبح من الواضح الآن أن المزيد من العنف المهلك والخطاب التهديدي لن يعيد المتظاهرين إلى بيوتهم. بل يمكن القول إن صمود المتظاهرين والتزامهم بتحقيق أهدافهم لم يكن له نظير في تاريخ العراق الحديث. ومن أجل تحقيق فهم أفضل للاستمرارية اللافتة للحراك، تواصل معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأميركية في العراق مع عشرة متظاهرين وناشطين من عدة محافظات (مثل بغداد والنجف والأنبار)، تظاهر بعضهم في العاصمة وبعضهم الآخر شاركوا في مظاهرات في المدن الجنوبية. وشملت المجموعة متظاهرين يداومون على التظاهر يومياً إضافة إلى نشطاء مخضرمين كانوا قد ساهموا في جهود التنسيق والتدريب داخل الحراك. طرحنا عليهم أسئلة يمكن تصنيفها في ثلاثة تصنيفات واسعة، فتساءلنا عن (1) التركيبة الأيديولوجية والاجتماعية للحراك؛ (2) المطالب والتطلعات الرئيسية للمتظاهرين؛ (3) وأخيراً قيادة وتنسيق الاحتجاجات.

شكّلت إجاباتهم مؤشراً على التعقيد الاجتماعي والتنوع الأيديولوجي داخل الحركة الاحتجاجية؛ لكنها أشارت أيضاً إلى توافق واسع على عدة مطالب جوهرية تستحق تحليلاً جدياً. علاوة على ذلك، وفي حين وُصف الحراك غالباً على أنه 'دون قيادة'، فإن هذا لا يعني أنه دون شكل ودون أي بنية تحتية تنسيقية. لن تتمكن الحكومة العراقية من سحق مثل هذا الحراك باستخدام القوة المفرطة. بدلاً من ذلك، ينبغي على القادة السياسيين الاعتراف بأن **قوة الشارع وجدت لتبقى.**

تركيبة الحراك

”نعم، ثمة انقسامات بين المتظاهرين. أولاً، هناك المستقلون، وأولئك أيضاً يمكن تقسيمهم إلى عدة مجموعات؛ فمنهم الداعون إلى دولة مدنية وعلمانية؛ أو على النقيض، هناك أولئك الذين يخشون العلمانية ويرغبون بالمحافظة على عنصر من الطابع الديني. وهناك متظاهرون سلميون وأولئك الذين يريدون أن يعبروا عن استيائهم من الأحزاب السياسية والحكومة بالوسائل العنيفة. كما أن هناك متظاهرين حقيقيين، وهناك أولئك الذين ينزلون إلى الساحات لساعتين للهو والتقاط الصور. المتظاهرون غير المستقلين هم غالباً من الصديريين الذين يتبعون أوامر زعيمهم. وأخيراً، هناك دخلاء بين المتظاهرين، وهؤلاء يمكن أن يكونوا مدعومين من قبل الميليشيات أو الأحزاب السياسية.“

- متظاهر بارز من بغداد

عندما يتعلق الأمر بإبراز الانقسامات داخل الحركة الاحتجاجية، ركزت وسائل الإعلام غالباً على الانقسام بين المتظاهرين 'المستقلين' من جهة والمتظاهرين الصديريين من جهة أخرى. وتوقع بعض المحللين انهياراً حتمياً للحراك من الداخل بسبب حدة هذا الصدام. أما مقابلاتنا فأشارت إلى أن مسألة الانقسامات ينبغي فهمها في إطار أوسع من مجرد التمييز الضيق بين الصديريين وغير الصديريين. فقد أشار من أجربنا معهم المقابلات بشكل متكرر إلى تنوع الخلفيات السياسية، والدينية والأيدولوجية للمتظاهرين - وكيف أن هذا التنوع ولّد توجهات سياسية مختلفة. لقد كان المتظاهرون صريحين جداً بشأن الخلافات المتعلقة بشخصية رئيس الوزراء المؤقت، ونطاق الإصلاحات الضرورية لتحقيق النجاح، والدعامات الأيدولوجية لدولة عراقية سليمة وفعالة. بعض المتظاهرين دعوا صراحة إلى دولة 'علمانية' و 'مدنية'، في حين أظهر آخرون درجة من عدم الارتياح إزاء اعتناق مثل هذه المصطلحات صراحة احتراماً منهم للمرجعيات الدينية، وفضلوا التحدث بشكل أكثر عمومية عن دولة متحررة من هيمنة الأحزاب السياسية الفاسدة.

لم يرَ المتظاهرون في مثل هذه التباينات تهديداً لاستمرارية الحراك على الإطلاق، بل، على العكس، رأوا في هذا التنوع علامة على قوة الحراك وشرعيته. بل إنهم أكدوا على شمولية الحراك - حراك يمثل مجتمع العراق المعقد لا أجنداث ضيقة. يساعد هذا الالتزام بفكرة التنوع الديمغرافي والأيدولوجي على تفسير إقرارهم المتكرر بأهمية بغداد بوصفها رمزاً محورياً للحراك. أحد المتظاهرين لاحظ قائلاً: "في بغداد قد تجد أناساً من مختلف الفئات الاجتماعية، والدينية، والطائفية، بما في ذلك النساء." يمثل هذه البيانات، رفض المتظاهرون ضمناً اللازمة الشائعة في وسائل الإعلام بأن الحراك يتكون من أغلبية شعبية شيعية نائمة على حكومة يهيمن عليها الشيعة. بالنسبة للمتظاهرين، فإن رفض الهوية السياسية يعني أن التركيبة الاجتماعية للحراك ينبغي أن تحتوي أيضاً مقطوعاً عرضياً واسعاً من المجتمع للمحافظة على شرعية الحراك.

وكعلامة على احتضان الحراك للهويات المناطقية والأيدولوجية المختلفة، فإن كل مدينة رئيسية تحظى بوزن رمزي مختلف قليلاً في خطاب المتظاهرين. ففي حين أن بغداد تمثل مرة أخرى تنوع الحراك، يُنظر إلى مراكز احتجاجية رئيسية أخرى على أنها تلعب أدواراً مختلفة لكنها لا تقل محورية. فقد أصر متظاهرو النجف على أن مدينتهم مهمة ليس بسبب آية الله السيستاني (الذي دافع علناً عن الحراك) وحسب، بل أيضاً بسبب خارطة

الطريق التي وضعوها للخروج من الأزمة السياسية، والتي تم تبنيها لاحقاً من قبل جميع المحافظات الأخرى وتشمل معظم المطالب الأصلية للنجف. في هذه الأثناء، يُنظر إلى متظاهري الناصرية على أنهم التجسيد الجمعي للصدور المذهل للحراك في وجه العنف. فخلال الأيام الأولى للاحتجاجات، تعرضوا لمستويات مفرطة من الوحشية على أيدي الدولة، رد عليها المتظاهرون بالبقاء صامدين في الشوارع وإحراق معظم مقرات الأحزاب السياسية. لقد أعاد كشف قمع الدولة في الناصرية وردّ الشارع الجريء (ولو كان إشكالياً) تعريف العلاقة بين الشعب والدولة على المستوى الوطني بشكل جوهري. ولم يعد بالإمكان النظر إلى الحكومة القائمة على أنها تمتلك ولو نتفة متبقية من الشرعية.

بالرغم من وجهة النظر الإيجابية تجاه التنوع الأيديولوجي والمناطق والاجتماعي، إلا إن المتظاهرين قد عبّروا عن قلقهم من التهديد المحتمل الذي قد تشكله بعض التجمعات الصغيرة - الظاهرة للعيان بسبب اعتمادها على العنف- على استدامة الحراك في المدى البعيد، وهو تخوف مفهوم بالنظر إلى أن المتظاهرين يريدون المحافظة على الشرعية على الساحة الدولية. علاوة على ذلك، فإن الفصائل المحلية المعادية للحراك الاحتجاجي استخدمت حوادث العنف الفردية هذه على وسائل إعلامها وقنواتها التلفزيونية لتشويه سمعة الحراك بشكل عام. يمكن هنا أن نفهم بأن هتاف 'سلمية.. سلمية' لم يكن شعاراً للحراك وحسب، بل أيضاً كخطاب موجه لإبعاد العناصر المتطرفة داخل الحراك.



متظاهرون يرقصون في البصرة (المصدر @ALiDabDab13)

المطالب والتطلعات

" في البداية، تركزت المطالب على توفير الخدمات الأساسية، ووضع حد للفساد وفرض احتكار الدولة لاستخدام السلاح. لكن الآن، وبعد شهور من القمع الحكومي القاسي، فإننا نطالب بإصلاح كامل للعملية السياسية في العراق من خلال حكومة مؤقتة مستعدة لتلبية مطالبنا، والتحضير لانتخابات مبكرة في ظل قانون انتخابي جديد وتحت إشراف الأمم المتحدة."

- ناشط من النجف

منذ بداية المظاهرات، وصف مسؤولو الحكومة العراقية والمحللون الدوليون على حد سواء وبشكل مستمر مطالب **المتظاهرين بأنها مطالب قصوى وتفتقر إلى الوضوح**. وكان المتظاهرون بشكل عام يعون هذا التوصيف ورفضوا أطروحته الأساسية الكامنة، وهي أن المتظاهرين هم الطرف غير العقلاني في المعادلة. وشرح المتظاهرون لنا أن حدة مطالبهم ازدادت بالتناسب مع استخدام الحكومة للعنف، وبسبب المماطلة المتكررة والتعتيم المتعمد. أحد النشطاء لاحظ بصراحة: "إن المطالب واسعة النطاق بإحداث تغييرات جذرية كانت نتاج استخدام الحكومة المفرط للعنف." وأضاف آخر: "السياسيون لا يعتقدون أن مطالبنا شرعية في كل الأحوال، ولن يعملوا على تلبيةها. لقد قتلوا أكثر من 600 منا حتى الآن. في هذه الحالة أخبرني أنت، ما الفائدة من إجراء حوار معهم؟" المتظاهرون يفهمون مطالبهم القصوى بوصفها رداً معقولاً على فساد وعنف الحكومة، وليس على أنها سمة حتمية للحراك نفسه. وبالتالي، يمكن للمرء أن يستنتج أن استمرار الحكومة في استخدام العنف سيؤدي فقط إلى إطالة أمد المأزق السياسي.

تشير مقابلاتنا إلى أن مطالب المتظاهرين جذرية فعلاً، لكنها لا تصل إلى حد ما يزعم بأنهم يرفضون النظام بالكامل. يريد المتظاهرون تغييراً لشاغلي المناصب الحكومية لكنهم لا يريدون قلب مؤسساتها وأطرها الأساسية. وكثيراً ما يستحضرون الدستور العراقي لدعم مواقفهم. أحدهم قال: "مطالبنا واضحة ومشروعة وهي مكرسة في دستورنا، لكن ليس هناك إرادة سياسية لتلبيةها لأنها تهدد سلطة ومصالح السياسيين."

إن مطالب المتظاهرين أبعد ما تكون عن الافتقار إلى التماسك أو التنظيم، فقد تلخصت في ثلاثة تصنيفات رئيسية: أولاً، في المدى المباشر، دعوا بشكل متكرر لاستقالة الحكومة واستبدالها بإدارة انتقالية، يقودها رئيس وزراء مستقل يكلف بتنظيم انتخابات مبكرة. وبالتزامن مع ذلك، ينبغي مساءلة الحكومة المستقيلة عن العنف الذي مارسه ضد المتظاهرين عبر القنوات القضائية والقانونية المناسبة. وبتسمية محمد علاوي رئيساً للوزراء ومن ثم انسحابه، فإن الطريق إلى الأمام فيما يتصل بهذه المجموعة من المطالب تبقى غير معروفة.

ثانياً، ينبغي تطبيق مجموعتين من القوانين بغرض وضع حد لإعادة إنتاج النخب والأحزاب السياسية. إنهم ملتزمون، أولاً وقبل كل شيء، بتطبيق القانون الانتخابي الجديد، الذي من شأنه نظرياً أن ييسر تحقيق درجة أكبر من المساءلة من خلال تبني دوائر انتخابية أصغر والسماح لمرشحين مستقلين بالترشح للانتخابات. إضافة إلى ذلك، أصر المتظاهرون الذين التقيناهم على أن تطبيق قانون الأحزاب السياسية المعلق منذ مدة طويلة من شأنه أن يقلص من نزعة العسكرة والفساد في النظام السياسي. إن **قانون الأحزاب السياسية** يحظر أن يكون للأحزاب أجنحة مسلحة، ويحظر كذلك تلقي المال والدعم من الدول الأجنبية. كما يتطلب القانون أن تكون الأحزاب السياسية شفافة فيما يتعلق بمصادر أموالها وتمويلها.

ثالثاً، وعلى صعيد متصل، أكد الأشخاص الذين التقيناهم على الحاجة إلى حل الميليشيات وحصر امتلاك واستخدام السلاح بيد الدولة؛ لكن عندما سألناهم عن أفضل وسيلة لتحقيق هذه الرؤية العامة، كانوا حذرين ومترددون في إجاباتهم. لقد رفض معظمهم التعليق بالتفصيل على نقاط محددة. ولا ينبغي أن يكون إحجامهم مفاجئاً بالنظر إلى أن الميليشيات المسلحة المدعومة من الدولة وكذلك قوات الأمن التابعة للدولة لجأت على نحو متكرر إلى قتل، وتخويف وخطف النشطاء والمتظاهرين الذين يعبرون عن معارضتهم للسلوك الخارج عن القانون وهيمنة هذه المجموعات.

القيادة

” لا تبحث النخبة السياسية عن وسطاء لإنهاء الأزمة، ولذلك ليس هناك وسطاء. إنها تبحث عن وسائل للمحافظة على مكاسبها وتعزيز قوتها. بالنسبة لفائق الشيخ علي، فهو يستعمل خطاباً شعبوياً يكمل دعواتنا للتغيير دون استخدام لغة تنطوي على التهديد. للأسف فإن خطب السيستاني لم يعد لها أي أثر لأن السياسيين ينتقون ما يريدون سماعه من خطبه، لكنهم نادراً ما يصغون إلى نصائحه إذا كانت تهدد مصالحهم.“

- طالب علوم سياسية متظاهر في بغداد

في حين وصف الحراك في كثير من الأحيان بأنه 'دون قيادة' ولا يجري أي مفاوضات رسمية مع الدولة، فإن مقابلاتنا تشير إلى أن تصويره بهذا الشكل يتطلب قدراً كبيراً من التدقيق. فالمتظاهرون في خطابهم، يميزون في كثير من الأحيان بين خطابهم السلبي عموماً حول فكرة أن يكون لهم قادة بمعنى ممثلين سياسيين من جهة، وإقرارهم بالوظائف التنسيقية والنفوذ الأيديولوجي لمنظمات وشخصيات رئيسية معينة، من جهة أخرى. باختصار، فإن الحراك ليس خلوّاً تماماً من الهيكليات التنظيمية ولا من الشخصيات المهمة.

يعترف المتظاهرون بصراحة بالدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني المستقلة والنقابات المهنية. أبلغنا النشطاء بأن منظمات المجتمع المدني هذه تدعم الحراك عبر تنظيم ورش ومحاضرات (على سبيل المثال لشرح الأطر الدستورية والقوانين ذات الصلة، ولتوفير مهارات عملية لتنظيم الحملات). وقد صاغت هذه الأنشطة مطالب المتظاهرين بشكل كبير – أي ضمان أن تكون متجذرة في سوابق دستورية وقانونية مقبولة. كما أنها أسهمت في العمليات اللوجستية المعقدة للمحافظة على جماهيرية الحراك (مثل تقديم الأدوية الرئيسية والمراحيض والإمداد بالمياه)، إضافة إلى ضمان أن تبقى المظاهرات ملتزمة باللاعنف. إضافة إلى منظمات المجتمع المدني، أبرز المتظاهرون الدور الحاسم للشبكات غير المنظمة بشكل وثيق من الأطباء، والممرضين وسائقي سيارات الإسعاف، الذين نسقوا تقديم الرعاية الصحية رغم المخاطرة بخسارة وظائفهم.

عندما يصر المتظاهرون على أنه ليس هناك 'قادة' لحراكمهم، يمكن للمرء أن يفسر هذا التصريح على أنه يشير إلى فهم جديد للقيادة، يتعد عن النموذج الذي نشهده عادة في السياق العراقي. ففي العراق، ثمة تصور للقادة – سواء كانوا سياسيين، أو شيوخ أو شخصيات أخرى – على أنهم أشخاص ذوي نزعات فردية يعملون على زيادة ثروتهم ونفوذهم على حساب الشعب. لقد خُذل العراقيون بشكل متكرر من قبل قادة وصلوا إلى السلطة من خلال دعمهم، ليبدأوا باستغلال مزايا السلطة بمجرد دخولهم إلى مكاتبهم. مظاهرات العراق تعتمد على منظمات رئيسية وتقر بدور شخصيات معينة، لكنها تعطي مثلاً لنوع مختلف من القيادة؛ فهم يخاطرون بحياتهم ورفاههم لتشكيل، وتنسيق وتوجيه حراك يخدم المصلحة الأعم، وليس أنفسهم.

إلا أن رفض هذا النموذج المعياري للقيادة في العراق لا يعني أنهم يتبنون مواقف مطلقة بالضرورة فيما يتعلق بعدم الانخراط مع الطبقة السياسية القائمة. عندما سألناهم عما إذا كان أياً من أعضائهم قد أجرى مفاوضات مع الحكومة أو أقام أية تحالفات داخل الدولة. فإنهم أجابونا عادة بـ 'لا' حازمة منذ البداية. أحد المتظاهرين أكد أن أي "متظاهرين مستقلين لن يتواصلوا مع حكومة فاسدة، ومجرمة وغير شرعية" مضيفاً أن "المفاوضات السابقة أثبتت أنها بلا جدوى وبلا قيمة." لكن يبدو أن بعض المتظاهرين يقبلون بإقامة تحالفات أو على الأقل الانخراط مع قادة سياسيين ودينيين يظهرن تعاطفاً معهم ويدعمون مصالحهم. على سبيل المثال، قال متظاهر من بغداد إن بضعة ناشطين رئيسيين من ميدان التحرير التقوا بالرئيس برهم صالح. اكتسب الرئيس ثقة مؤقتة لدى جزء من الحراك عبر خطابه الداعم، والأكثر أهمية، لرفضه تسمية رئيس وزراء غير مقبول من قبل المتظاهرين. إلا أن هذا الاستعداد للانخراط مع صالح ليس مؤكداً بأي حال من الأحوال. **فخلال أحد الاجتماعات مع صالح**، كرر المتظاهرون مواقفهم وحذروه من أنهم سيطالبون باستقالته إذا لم يُسمَّ رئيس وزراء مقبولاً قريباً. مع تسمية علاوي وانسحابه في النهاية، ليس من الواضح ما إذا كان المتظاهرون سينخرطون مع صالح في عملية اختيار مرشح آخر لرئاسة الوزراء.

أما بالنسبة للمرجعيات الدينية، فقد عبر المتظاهرون عن تقديرهم للدعوات الداعمة التي يطلقها آية الله السيستاني. فقد كان السيستاني إلى جانب المظاهرات الشعبية منذ بدايتها، كما يقولون. لكنهم عبروا عن خيبة أملهم من الكيفية التي يختار بها السياسيون الاستجابة لخطب السيستاني. متظاهر من بغداد لاحظ أن "السياسيين يختارون ما يريدون سماعه من خطب السيستاني، ولا يعملون أبداً طبقاً لنصائحه إذا كانت تتناقض مع مصالحهم."

الخلاصة

لقد أثبتت الحركة الاحتجاجية العراقية ديمومتها وسط ضغوط كبيرة. ففي حين يحتوي الحراك عدداً من الانقسامات الأيديولوجية وجملة متنوعة من وجهات النظر حيال قضايا رئيسية (بما في ذلك حيال القيادة، والحكومة الانتقالية، والرؤية بعيدة المدى لما ينبغي لدولة عراقية مدنية وديمقراطية حقاً أن تكون عليه)، ثمة درجة كبيرة من التماسك حول الهدف المحوري المتمثل في التأكيد على إنهاء التكرار المستمر للطبقة السياسية القائمة. ولهذا السبب فإن جميع المتظاهرين يتفقون على أهمية تطبيق قانوني الانتخابات والأحزاب السياسية. وقد تعزز اشمئزهم الصريح حيال الطبقة السياسية بعد رد الفعل العنيف الذي أظهرته الدولة، والذي أثبت القائمون عليها من خلاله عدم شرعيتهم. إلا أن المتظاهرين ليسوا متعنتين؛ فمواقفهم المتشددة الراضية للطبقة السياسية تتعارض مع مرونتهم الاستراتيجية، حيث كانوا مستعدين على حذر لقبول التعاون مع شخصيات في مؤسسات الدولة عندما يحقق ذلك مصالحهم. ولهذا الأسباب، فإن الحراك استمر في شهره الخامس.

مع سحب محمد علاوي لترشيحه مؤخراً لمنصب رئيس الوزراء، فإن الحراك يدخل مرحلة جديدة وينبغي أن يقرر ما إذا كان سيعاود الانخراط مع النخبة السياسية للتأثير باختيارها القادم لرئيس الوزراء. ثمة أمر واحد مؤكد هو أن الاستمرار في العنف لن يدفع المتظاهرين إلى الانخراط في مفاوضات مع الإدارة. إن العنف الذي تمارسه قوات وزارة الدفاع، وقوات الحشد الشعبي، وأخيراً الصديريين زادت موقف المتظاهرين صلابة في معارضة الأحزاب الحاكمة وتعميق عدم ثقتهم بالسلطات العراقية.

